

البيئة: مستويات التحليل ومصادر التفسير

Environment: levels of analysis and sources of interpretation

د. عامر مصباح

ameurmosbah@hotmail.com

تاريخ القبول: 2011/11/21

تاريخ الاستلام: 2011/09/04

Abstract:

In this study, the methodology proposed by Barry Buzan was applied, which is divided into two categories: levels of analysis and sources of interpretation. From an epistemological standpoint, the roots of this methodology go back to the attempts made by supporters of behavioral theory in the 1950s, which included applying the methodology of natural sciences to the analysis of international policy issues, within the framework of what became known in the field of international relations theory as the "behavioral revolution." The basic idea extracted

From this study is that environmental processes and their interactions between different parties have led to the emergence of the structure of the global ecosystem. Which differs in essence from the traditional international system, in its dependence on various parties and on states with all their models. In contrast to the traditional Westphalian system, which is mainly based on the dominance of the great powers

Keywords :Environment - levels of analysis - levels of interpretation

ملخص:

تم في هذه الدراسة تطبيق المنهجية التي طرحها باري بوزان، وهي مقسمة إلى فئتين: مستويات التحليل ومصادر التفسير. من الناحية الإبستمولوجية، ترجع جذور هذه المنهجية إلى المحاولات التي قام بها أنصار النظرية السلوكية في الخمسينيات من القرن العشرين، المتضمنة تطبيق منهجية العلوم الطبيعية في تحليل قضايا السياسة الدولية، في إطار ما أصبح متعارف عليه في حقل نظرية العلاقات الدولية باسم "الثورة السلوكية". الفكرة الأساسية المستخلصة من هذه الدراسة هي أن عمليات البيئة وتفاعلاتها بين الأطراف المختلفة، قد أدت إلى انبثاق بنية النظام البيئي العالمي. الذي يختلف من حيث الجوهر عن النظام الدولي التقليدي، في اعتماده على أطراف متنوعة، وعلى الدول بكل نماذجها. على عكس نظام وستفاليا التقليدي الذي يقوم بشكل أساسي على هيمنة القوى العظمى

الكلمات المفتاحية: البيئة - مستويات التحليل - مستويات التفسير

*المؤلف المرسل

مقدمة:

تم في هذه الدراسة تطبيق المنهجية التي طرحها باري بوزان، وهي مقسمة إلى فئتين: مستويات التحليل ومصادر التفسير. من الناحية الإستمولوجية، ترجع جذور هذه المنهجية إلى المحاولات التي قام بها أنصار النظرية السلوكية في الخمسينيات من القرن العشرين، المتضمنة تطبيق منهجية العلوم الطبيعية في تحليل قضايا السياسة الدولية، في إطار ما أصبح متعارف عليه في حقل نظرية العلاقات الدولية باسم "الثورة السلوكية". الفكرة الأساسية المستخلصة من هذه الدراسة هي أن عمليات البيئة وتفاعلاتها بين الأطراف المختلفة، قد أدت إلى انبثاق بنية النظام البيئي العالمي. الذي يختلف من حيث الجوهر عن النظام الدولي التقليدي، في اعتماده على أطراف متنوعة، وعلى الدول بكل نماذجها. على عكس نظام وستفاليا التقليدي الذي يقوم بشكل أساسي على هيمنة القوى العظمى من وجهة نظر الواقعيين الهجوميين، ومنتسم بخاصية الفوضى. في حين يتسم النظام البيئي العالمي بخاصية التعاون لا المنافسة الأمنية، والثقة والتواصل بين الأطراف لا الشك. توجد خلافات حادة بين أطراف النظام البيئي العالمي، لكن سرعان من تأخذ طريقها نحو الحل عبر التفاوض لا استخدام القوة، وأن تأثير الأطراف غير الدول في النظام هو مدخلة مهمة تؤدي إلى تلطيف أُنانية الدول التي تظهر من حين لآخر.

أما بالنسبة لمستويات التحليل ومصادر التفسير في النظام البيئي العالمي، فيمكن بيانها في الجدول التالي:

مصادر التفسير	مستويات التحليل
- قدرة التفاعل	- الدول.
- البنية	- المنظمات الدولية.
- العملية	- المنظمات غير الحكومية.
	- الحركات الاجتماعية.
	- الفرد (صناع القرار، العلماء، رجال الصحافة، الأفراد العاديين).

الخلفية النظرية حول مستويات التحليل

أكثر من طرح فكرة مراجعة مستويات التحليل من المنظرين في العلاقات الدولية في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، هو باري بوزان Barry Buzan، في سياق مجادلة الليبراليين الجدد حول قضايا العلاقات الدولية. أما من الناحية الاستمولوجية، طرحت قضية مستويات التحليل في العلاقات الدولية خلال الخمسينيات من القرن العشرين، كجزء من التأثير الواسع للحركة السلوكية، التي حاولت تطبيق منهجية العلوم الطبيعية الصارمة على العلوم الاجتماعية. وقد كان الاهتمام الأساسي متمثلاً في تشجيع المزيد من الموضوعية والمقاربة العلمية في التخصص والتركيز على الحقائق الملاحظة والقياسات الكمية واختبار الفرضيات وتطوير التراكمية النظرية. وهذا يتطلب تحديد وتمييز مصادر التفسير الواحد. كذلك نتجت فكرة مستويات التحليل كجزء من تأثير نظرية الأنظمة العامة على طريقة التفكير في الصف الواسع من الظواهر الاجتماعية والفيزيائية. وكانت تتمثل المشكلة -بالنسبة للسلوكيين- في تفسير العلاقات الدولية، في الغموض المنهجي وضعف الصرامة المنهجية لدى الواقعيين. ومن ثم، النتيجة المنهجية في حقل نظرية العلاقات الدولية هي ضرورة تطوير الوعي العام لدى الباحثين بأهمية مستويات التحليل في فهم وتفسير قضايا السياسة الدولية.¹ كبديل منهجي عن التحليل التقليدي المتبنى من قبل الواقعية/الواقعية الجديدة، والذي يحاول أن يحاكي منهجية العلوم الطبيعية.

كما حاول بوزان أن يبني مناقشته لمستويات التحليل في حقل نظرية العلاقات الدولية، على أرضية نظرية استمولوجية، عندما ادعى أن مستويات التحليل قد شكلت تأثيراً قوياً على حقل نظرية العلاقات الدولية. وهناك ثلاثة كتاب من الولايات المتحدة، مسؤولون على نقل مشكلة مستوى التحليل إلى داخل الاتجاه السائد في التفكير حول نظرية العلاقات الدولية، وهم كنيث ولتز Kenneth N. Waltz ومورتون كابلان Morton A. Kaplan ودافيد سينجر J. David Singer. فقد كان لولتز التأثير الكبير من خلال بيان

¹Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In *International Relations Theory Today*, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 1.9-901

دور القوة في مقارنة مستوى التحليل من خلال بحثه الكبير في عام 1959 بعنوان "الإنسان، الدولة والحرب Man, The State and War". طرح ولتز في هذا الكتاب الأدبيات الكلاسيكية حول الحرب. وضمن سياق التحليل الواقعي، فسر بعض الكتاب الحرب من خلال الطبيعة الإنسانية (هانس مورغنتو)، وآخرون من خلال طبيعة الدول، وآخرون من خلال طبيعة النظام الدولي. أما بالنسبة لولتز، فقد فسر النظام الدولي وخاصة بنيته الفوضوية، كموقع لتفسير أهم خاصية فيه، وكان هذا التطوير أكثر من أي تطوير آخر الذي صاغ تطور مستويات التحليل في العلاقات الدولية.²

من جهته، انطلق مورتن كابلان Morton Kaplan في كتابه "النظام والعملية في السياسة الدولية System and Process in International Politics" الذي نشر عام 1957، من نظرية النظم. فقد كان معظم تحليله عبارة عن محاولات بناء نماذج لأنماط النظام الدولي، على قاعدة أنماط توزيع القوة وتوافقات الأحلاف، ومن ثم استنباط الفرضيات حول السلوك من هذه الأنماط. فبينما يرى ولتز في مستوى النظام أنه مصدر مسيطر للتفسير، فإن كابلان يرى فيه أكثر من مستوى لسيطرة الدولة، وهكذا بدأ النقاش واستمر إلى يومنا هذا. وكانت أحد نتائج هذا الاهتمام البارز بالمستويات، البحث عن طرق الفهم النظري لمعنى النظام الدولي. كذلك لمستوى النظام في التحليل، جاذبية تتمثل في زيادة تمايز نظرية العلاقات الدولية كحقل، وأعطى بعض الأمل في أن يكون تخصصا مستقلا. أما مساهمة سينجر Singer فقد كانت أقل جوهرية -من وجهة نظر بوزان-، لكن مراجعته في عام 1960 لكتاب ولتز، ومقاله في عام 1961 الذي يحمل عنوان "مستوى مشكلة التحليل في العلاقات الدولية The Level of Analysis Problem in International Relations"، قد أثّر في تحريك الوعي بالمشكلة، واستخدم مصطلح "مستويات التحليل Levels of Analysis" داخل قلب النقاش النظري في حقل نظرية العلاقات الدولية. يرى بوزان أن هؤلاء الكتاب الثلاثة قد فتحوا النقاش حول مستويات التحليل، بحيث قبلوا أهمية التحليل لأي فهم شامل للعلاقات الدولية، وطرحوا بموجب ذلك مجموعة من التساؤلات هي كالتالي:

²Ibid., p. 192.

1- كم هو عدد مستويات التحليل، وما هي المستويات التي يجب أن تتوفر في تحليل العلاقات الدولية؟

2- بواسطة أي معيار يمكن تحديد مثل هذه المستويات وتمييزها عن مستويات أخرى؟

3- كيف يمكن إعادة جمع الأجزاء مع بعضها البعض مرة ثانية لتحقيق الفهم الكلاسيكي؟³

مستويات التحليل

يرى باري بوزان Barry Buzan أن حقل نظرية العلاقات الدولية اتبع مسارات براجماتية وبسيطة، وطرح أسئلة أساسية، لكنه لم يذهب بعيدا وراء نقطة بدايته. والخلل من منظوره هو خلل منهجي، بسبب الفشل في تحديد مستويات التحليل للقضايا الدولية. إذ لمستويات التحليل في العلاقات الدولية روابط وثيقة بفكرة النظام التي تتضمن معنى وجود "مجموعة من الوحدات المتفاعلة ضمن بنية". وفي تشخيصه لمستويات التحليل المطروحة من قبل الواقعيين الجدد، يرى بوزان أن استخدام هذه المقاربة يشرح مستويين واضحين من التحليل وهما: وحدات النظام وبنية النظام. لكن الصياغة الأصلية لولتر قد استخدمت ثلاثة مستويات هي: الفرد، الوحدة أو الدولة، والنظام نفسه بمفهوم بنيته الفوضوية. أما دافيد سينجر فقد طرح مستويين وهما: النظام والدولة، لكنه قال أنه يجب التأكيد على أننا نتعامل هنا فقط مع توجيهين شائعين أو أكثر من المستويات، وهناك عدد آخر متوفر من مستويات التحليل.

وتبعاً لأفكار ولتر وسينجر، فإن معظم الباحثين في العلاقات الدولية يقبلون على الأقل بثلاثة مستويات: الفرد، بحيث أنه في الغالب يركز على صناع القرار، والوحدة التي عادة هي الدولة، لكن مع احتمال أي جماعة من الناس تصمم كفاعل، وأخيراً مستوى النظام الدولي. لكن هذا التصنيف الأساسي هو حصري من منظور بوزان، حتى بالرغم من وجود إمكانية تقسيمه إلى فروع، خاصة في مستوى الوحدة. كما أدخل بعض الباحثين المستوى البيروقراطي بين الفرد والوحدة. وأدرج آخرون مستوى 'العملية' بين الوحدة والنظام لجلب الانتباه إلى الاختلاف بين التفسيرات القائمة على طبيعة الوحدات، وتلك القائمة على ديناميكيات التفاعلات بين الوحدات، ويرى آخرون أن

³Barry Buzan , Op. Cit., p. 193.

مستوى النظام يجب أن يكون مقسما إلى مستويين متميزين وهما: مستوى البنية وقدرة التفاعل المحددة في مستوى النقل والاتصال والقدرة التنظيمية في النظام. والمستوى الثاني هو العلاقات الدولية والعالمية. وللبعض الآخر تحديده للمستويات التي تتفق بشكل جيد مع الآراء الشائعة، مثلما اقترح جيمس روزنو⁴ Rosenau خمسة مستويات وهي: الخاصية Idiosyncratic والدور والمستوى الحكومي والمستوى الاجتماعي والمستوى النظمي.⁵

بناءً على هذه الآراء، تمتد مستويات التحليل –من منظور باري بوزان- عبر سلسلة طويلة تبدأ من الفرد إلى البيروقراطية إلى الدولة إلى المنطقة (النظام الفرعي) إلى النظام الدولي. تظهر بواسطة هذا التحديد المنهجي، مزايا التفكير عبر المستويات. وفي هذا السياق قدم كل من هوليز Hollis وسميث Smith (1990) مخططاً مبتكراً الذي يبدو أنه يسمح لهما بالاحتفاظ بتبسيط قاعدة الازدواجية بين النظام والوحدة، وفي نفس الوقت يمكن من دراسة المزيد من المستويات. فهما يريان أن الخلاف بين النظام والوحدة هو خلاف شكلي الذي يمكن أن يزال عبر ما يعنيه مفهوم النظام وما تعنيه الوحدة. ومن ثم قدما أربعة مستويات للتفسير في نظرية العلاقات الدولية وهي:

1 - النظام الدولي.

2 - الدولة القومية.

3 - البيروقراطية.

4 - والفرد.

ويقدم باري بوزان بدوره التصنيف الخاص به للمستويات، ويحددها في أربع

فئات متفاعلة من الناحية العملية:

1 - النظام-الوحدة.

2 - النظام-الدولة.

⁴See: James N. Resenau, "Turbulent Change," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 438-48.

⁵ Barry Buzan , Op. Cit., pp. 202-03.

3 - الدولة-البيروقراطية.

4 - البيروقراطية-الفرد.⁶

يرى باري بوزان أن مكونات هذه الفئات تتفاعل بشكل يعمل المستوى على اليمين كنظام ويصبح المستوى على اليسار هو الوحدة. وضمن كل واحدة من هذه الأزواج، يدور النقاش حول ما إذا ينتج التفسير القمة أي من النظام إلى الوحدة، وبالتالي نظرية مستوى النظام، أو ينتج التفسير الأدنى أي من الوحدة إلى النظام، وبالتالي نظرية مستوى الوحدة. في المخطط الثاني، تفهم المستويات كنماذج مختلفة أو مصادر التفسير للظاهرة الملاحظة. من حيث المبدأ، أي شيء يمكن أن يكون مؤسساً كمصدر متميز للتفسير يمكن تأهيله.⁷

مصادر التفسير

من الناحية العملية، تطور النقاش في حقل نظرية العلاقات الدولية، أدى إلى ظهور ثلاثة أفكار كبرى اعتبرها باري بوزان بمثابة مصادر لتفسير القضايا الدولية. وهي كالتالي:

1- قدرة التفاعل Interaction Capacity، تعرف بشكل عام كمستوى للنقل والاتصال وقدرة فواعل المنظمة على التفاعل في النظام الدولي. كما تركز قدرة التفاعل على نماذج وشدة التفاعل الممكنة داخل أي وحدة نظام فرعي مفترضة في موضوع التحليل، مثلاً، معرفة حجم تنقل الأفراد عبر شبكة الاتصال وحجم البضائع والمعلومات التي يمكن نقلها وعبر أي مسافة وبأي سرعة وما هي تكاليف ذلك؟

2- البنية Structure، تعني الشكل الذي تنظم بواسطته الوحدات داخل النظام. كما يركز مفهوم البنية على كيفية اختلاف الوحدات من واحدة لأخرى، وكيف تنظم داخل النظام، وكيف تبقى في علاقة الواحدة مع الأخرى من حيث قدراتها.

3- العملية Process، تحدد بشكل عام بواسطة التفاعلات بين الوحدات، خاصة الأنماط المستمرة من هذه التفاعلات. كما تركز العملية على كيفية تفاعل الوحدات الواحدة مع الأخرى ضمن قيود قدرة التفاعل والبنية، وخاصة تركيزها على الأنماط المستمرة لديناميكيات التفاعل. والخلاصة التي وصل إليها باري بوزان هي أن البنية والعملية وقدرة التفاعل يمكن أن توجد كمصادر للتفسير في سلوك الأفراد والدول

⁶ Barry Buzan , Op. Cit., p. 204.

⁷ Ibid., p. 205.

والنظام الدولي. أما اختلاف وحدات التحليل ومصادر التفسير، فإنه يحل -من وجهة نظره- بشكل شامل من خلال ماهية المستويات وعددها.⁸

لا شك في أن لتحليل باري بوزان حول مستويات التحليل ومصادره جوانب عديدة مغرية وجذابة، بحيث أنه حاول أن يبقي على انتمائه للواقعية الجديدة مع إبراز الجوانب الإبداعية في نظريته. ومن ذلك إضافته إلى جانب الدول، فواعل أخرى مثل الجماعات التي تقوم بدور الفاعل في العلاقات الدولية، وكذلك إدخال الفرد (صناع القرار) والجهاز البيروقراطي وغيرها كفواعل في النظام الدولي. وهذا تخطي لحاجز تأكيدات الواقعيين/الواقعيين الجدد على أحادية الدولة كفاعل في النظام الدولي. مع عدم إلغائه لأولوية الدولة وسيطرتها على السياسة الدولية. من ناحية أخرى، فتح قائمة الفواعل الدولية هو انعكاس لحوار الواقعية الجديدة مع الليبرالية الجديدة؛ إنها المرونة في التحليل لتشمل مجالا أوسع من الفواعل والعمليات وكذلك التفاعلات، وبذلك يمتد تحليل الواقعيين إلى القضايا التي طرحها خصومهم من الليبراليين الجدد مثل دور الجماعات الاجتماعية وقضية البيئة. على اعتبار أن أي جماعة تقوم بدور الفاعل فهي ضمن فواعل النظام الدولي.

يمتد النقاش حول تحديد المستويات إلى الاعتبارات التي تدرج ضمن مستوى التحليل. فقد ركز روجي Ruggie على 'الكثافة الديناميكية' Dynamic Density، المحددة في الكمية وسرعة وتنوع التبادلات الجارية داخل المجتمع. ونظر روبرت كيوهان Keohane إلى وفرة المعلومات والقوانين والمؤسسات بنفس المنظار.

كما كشف كيوهان Keohane وجوزيف ناي Nye⁹ عن عمليات وأنماط التفاعلات بين الدول، بالرجوع إلى البواعث غير البنائية في سلوك الدولة وقدرة الدول على الاتصال والتعاون. كذلك أراد كل من روجي Ruggie وكوكس Cox إدخال العوامل السوسيو-اقتصادية في التحليل، بحيث لفت روجي الانتباه إلى ترابط الحقوق الخاصة والرأسمالية

⁸ Ibid., p. 205.

⁹ Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-390.

مع السيادة السياسية، وأراد كوكس أن يدخل القوى الاجتماعية المنبثقة عن منظمة الإنتاج. يرى باري بوزان أنه يمكن حل العديد من هذه المشاكل بواسطة عزل وحدات التحليل عن مصادر التفسير، والنظر لها كمصفوفة. في هذه المصفوفة، كل وحدات التحليل بين الفرد والنظام هي مألوفة. وبسبب عمل ولتر، فإن البنية هي كذلك مألوفة كمصدر للتفسير. لكن قدرة التفاعل والعملية ليستا مذكورتين بوضوح في الصياغة المفهومة بشكل واسع في حقل نظرية العلاقات الدولية.

من وجهة نظر بوزان، قدرة التفاعل هي حول القدرات التكنولوجية، والمعايير المشتركة والمنظمات، التي يقوم عليها نمط وشدة التفاعل بين الوحدات في النظام، أو داخل الوحدة. فهذه الأشياء هي خارج معنى البنية، وتمثل مصدرا مختلفا للتفسير. فنتيجة لانتشار التكنولوجيات الجديدة للنقل والاتصال، تغيرت نوعية وخاصة التفاعلات بين وداخل الوحدات في النظام ككل. والمعايير المشتركة والقيم هي الشرط القبلي لتأسيس المنظمات وتعزيز التفاعلات. كما أن الاتصال السياسي في النظام أو الوحدة الخالي من مثل هذه المعايير المشتركة أو المؤسسات، سوف يكون مختلفا تماما في القياس والخاصية عن نظيره الذي هو ثري بمثل هذه العناصر. على اعتبار أن قدرة التفاعل هي مقيدة بكل من جوانب القدرة التقنية والاجتماعية في النظام الدولي أو الوحدة الكبيرة.¹⁰

اعتبر بوزان أن قدرة التفاعل Interaction Capacity كمصدر مميز للتفسير، هي مبيّنة بواسطة تأثيرها العميق على عملية منطق الواقعية الجديدة الكلي في التحليل البنائي. فكما أشار التعريف الأساسي للنظام، فإن النوعية المطلقة لقدرة التفاعل هي أساسية لوجود النظام. ومن الضروري قبل الإقرار بوجود النظام الدولي، لابد من التساؤل عن مدى وجود التفاعل، ونمطه؟ هذا السؤال لم يطرح في الواقعية الجديدة. فإذا الأساس هو أثر قدرة التفاعل التي إذا لم يحدد مستواها ونمطها بدقة أولا، فإنه لا يمكن القول ما إذا المنطق البنائي سيعمل أو لا. وعندما تكون قدرة التفاعل قليلة، فإنه يكون معنى النظام الدولي محل تساؤل. وبالتالي، نجد أن المنطق البنائي هو مطموس أو مضعف بواسطة ضعف وضالة التفاعل. ببساطة يقترح ولتر ابتداءً أن المستوى المناسب للنمط

¹⁰Barry Buzan, Op. Cit., pp. 205-07.

الصحيح للتفاعل (الإستراتيجي خاصة) موجود في جعل المنطق البنائي يعمل، لكن في الحقيقة هذه ليست هي الحالة السائدة في التاريخ من وجهة نظربوزان، إذ أن قدرة التفاعل هي متغيرة، وليست ثابتة.

كذلك اعتبربوزان أن العملية هي مصدر متميز للتفسير المناسب لعمل كل وحدات التحليل. فعند التمعن في النظر، نجد أن التفسير عبر مفاهيم التفاعلات بين أو داخل الوحدات يبحث عن فهم السلوك والمخرجات التي تستجيب للوحدات بواسطتها في أي مستوى لخاصيات وسلوكيات الآخرين. كذلك اعتقدبوزان أن العملية هي حول ديناميكيات النظام أو الوحدة. فقد وجدت العديد من الأنماط الحالية في مستويات النظام والنظام الفرعي، وهي بذلك ديناميكيات جد معقدة، بما في ذلك الحرب والتحالف وتوازن القوى وسباق التسلح والمأزق الأمني، والصف الكلي من الأنماط الاقتصادية والسياسية الدولية المنبثقة من السياسات الحمائية والسياسات الليبرالية الخاصة بالتجارة والمال. كذلك تمثل مفاهيم المجتمع الدولي وارتباطها بفكرة الأنظمة ظاهرة العملية. كما يمكن أن توجد ديناميكيات العملية داخل كل نماذج المنظمات الجماعية، وداخل الوجود الفردي للإنسان.¹¹

وقد لخص باري بوزان مستويات التحليل في نظرية العلاقات الدولية في الجدول التالي:

مستويات التحليل	مصادر التفسير
- النظام	- قدرة التفاعل
- النظام الفرعي	- البنية
- الوحدة	- العملية
- البيروقراطية	
- الفرد	

جدول يبين مستويات التحليل في نظرية العلاقات الدولية.¹²

¹¹Barry Buzan, Op. Cit., pp. 207-10.

¹²Ibid., pp. 211-12.

اعتراف باري بوزان بحالة الغموض في التمييز بين مستويات ووحدات التحليل، دفعه إلى مناقشة فكرة منهج البحث في حقل نظرية العلاقات الدولية. وهذا يعني فتح مجال النقاش حول المنهج لاستخلاص الآراء المتعددة ضمن النماذج النظرية، بما يساعد على تطوير هذا الحقل. كما ركز باري بوزان تفكيره على فكرة العمليات والديناميكيات وقدرة التفاعل، وهذا يعني أنه خرج عن النمط الواقعي التقليدي الذي يركز على الحفاظ على الوضع القائم كما يدعي خصوم الواقعية. يقضي المضمون النظري الذي قدمه بوزان، أن السياسة الدولية مبنية على العمليات المتفاعلة وهذا يعني ضمنا إمكانية حدوث التغيير في اتجاهات النظام الدولي على عكس اتهامات خصوم الواقعية بأن الواقعية ما هي إلا تبرير لواقع معين، وهو هيمنة سياسة الولايات المتحدة الخارجية على النظام الدولي. كما يعكس أيضا تمييز باري بوزان بين مستويات التحليل ومصادر التفسير، توسيعا في أجندة البحث لدى الواقعية الجديدة، وفي نفس الوقت هو تطوير وتجديد في الفكر الواقعي.

من ناحية أخرى، المضمون النظري الذي يحتاج به أندرو لينكلتر¹³ Andrew Linklater موقف الواقعية الجديدة من العلاقة بين الوحدة والبنية، هو إعطاء دور لوحات أخرى غير الدول في ديناميكيات البنية، مثل الحركات الاجتماعية المناهضة للعملة أو تلك المدافعة عن البيئة. بالإضافة إلى محدودية الإدعاء الواقعي بالدور الحتمي للبنية في صياغة سلوك الدول في السياسة الخارجية. إذ أن هناك إمكانية كبيرة لظهور الأنظمة المعيارية التي لا تكون منبثقة من إجبارات البنية وإنما هي منبثقة من ديناميكياتها، كدور الأمم المتحدة ووكالتها في الضبط المعياري لسلوك الدول. ودور الحركات المدافعة عن البيئة في عقد العديد من المعاهدات التي تلزم الدول على العمل من أجل خفض التلوث البيئي وانبعاث الغازات المتسببة في تآكل طبقة الأوزون أو تلوين الهواء.

يمكن تلخيص النتائج النظرية لهذا النقاش في مجموعة من النقاط:

¹³ Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steves Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 251 -53 .

1-محدودية مستويات التحليل التقليدية في احتواء جميع قضايا السياسة الدولية، مع التأكيد على استمرار عملها. ومثال ذلك، أن الدولة أصبحت مستوى تحليليا غير مستوعب لجميع التفاعلات الجارية في النظام الدولي حول قضية البيئة –بسبب وجود مخرجات تفاعلية للمنظمات البيئية والحركات الاجتماعية-، لكن مازال دورها مستمرا على اعتبار أنها طرف أساسي في توقيع المعاهدات الدولية البيئية وترتيب التعهدات الدولية المتعلقة بحماية البيئة.

2-إلى جانب مستويات التحليل، هناك مصادر للتفسير التي حددها بوزان في قدرة التفاعل والبنية، والعملية.

3-توسيع قائمة مستويات التحليل لتشمل جميع النقاشات الجارية في حقل نظرية العلاقات الدولية، بشكل تصبح الأجندة البيئية ضمن موضوعات النقاش النظري داخل هذا الحقل. فقد أدرجت نقاشات بوزان قضية البيئة ضمن النقاش النظري إلى جانب القضايا التقليدية، من خلال حديثه عن مصادر التفسير.

تفاعل مستويات البيئة: انبثاق النظام البيئي العالمي

خلفية تحديد مستويات التحليل البيئي

حدد أندرو هوريل Andrew Hurrell ثلاثة اعتبارات تقف خلف مستويات تحليل قضايا البيئة، أولها أن الإنسانية اليوم تواجه صفا من المشاكل البيئية التي هي عالمية في المعنى القوي وتؤثر على كل فرد يعيش فوق الأرض، ويمكن أن تدار بفاعلية فقط على قاعدة التعاون بين الكل، أو على الأقل بواسطة تعاون معظم دول العالم، عن طريق مراقبة تغير المناخ وإزالة الغازات، وحماية طبقة الأوزون، والحفاظ على التنوع البيئي، وحماية المناطق الخاصة: مثل مناطق الأمازون وحماية أعالي البحار وما إلى ذلك.¹⁴ وهذا يعني أن كل فاعل في النظام البيئي العالمي معني بالتحليل بما في ذلك الدول. فيما يتعلق بالدول، ليست القوى العظمى فقط المعنية بالتحليل كما يرى جون ميرشيمر¹⁵

¹⁴ Andrew Hurrell, "International Political Theory and the Global Environment," In *International Relations Theory Today*, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), p. 130.

¹⁵ John J. Mearsheimer, *The Tragedy Of Great Power Politics* (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 60.

في تحليله للسياسة الدولية بسبب خاصية هيمنتها على النظام الدولي، ولكن كذلك تلك الدول الضعيفة على اعتبار أنها معنية بمشاكل تغير المناخ والتصحر وندرة المياه العذبة. كذلك ينسحب هذا الأمر على الفواعل الأخرى غير الدول، التي تمتد قائمتها من المنظمات الدولية كالأمم المتحدة، إلى الفرد الذي يعيش في أدغال إفريقيا وحوض الأمازون الذي يقطع الأشجار، أو لا يستطيع الدفاع عن بيئته هناك. مع بقاء النقاش مستمرا بين النماذج النظرية المختلفة حول أي الفواعل أهمية في تحليل قضايا البيئة. ثاني هذه الاعتبارات هو أن مقياس العديد من المشاكل الإقليمية أو المحلية البيئية في أصلها هو محلي واتسع ليصبح عالميا، مثل اتساع التآكل الحضري وإزالة الغابات والتصحر وجفاف البحيرات والتعرية من الغطاء النباتي وندرة الماء أو وقود الحطب. والآن البيئة على النطاق العالمي الواسع هي مهددة بواسطة الصناعة الاقتصادية والاجتماعية في الدول الضعيفة والفقيرة، وبواسطة التوترات داخل وبين الدول والنزاعات، وبواسطة تزايد تدفق اللاجئين. وبالرغم من أن العديد من المشاكل المحددة في الآثار المحلية، إلا أن أسبابها غالبا تكمن في ما وراء الحدود الوطنية. وفي الأنظمة الاقتصادية المحلية المرتبطة بالبنيات الدولية للإنتاج والتبادل الاقتصاديين.¹⁶ يتضمن هذا الاعتبار المعاني النظرية لمصادر التفسير الثلاثة التي طرحها باري بوزان، المتمثلة في العملية والبنية والتفاعل. إذ تعكس مشاكل البيئة عملية تمتد من المستوى المحلي الأدنى مستوى من الرف الوطني، إلى المستوى العالمي المتمثل في تآكل طبقة الأوزون والهواء وحركة الهواء والأعاصير وانتقال الغازات السامة عبر الرياح وغيرها. كما تعكس حدة مشاكل البيئة الاهتمام الإنساني وبالتالي كثافة التفاعل بين مختلف فواعل النظام الدولي، بأن أصبحت الاتصالات مفتوحة، والانخراط في الجمعيات والحركات الاجتماعية التي تبدأ محليا ثم يحولها التفاعل إلى إقليمية وعالمية. بالإضافة إلى تنامي الوعي بأهمية وجود الآخر حتى ولو كان بعيدا، في حماية البيئة ومعالجة مشاكل البيئة؛ بالرغم من ضعف هذا الآخر في النظام الدولي. على عكس التحليل التقليدي الذي يركز على القوى العظمى ويعلي من أهمية المصالح الذاتية في تحليل وتفسير السياسة الدولية كما يعتقد

¹⁶ Andrew Hurrell, Op. Cit., p. 131.

كنث ولتز.¹⁷ باختصار أن طبيعة المشاكل البيئية وعملياتها وتفاعلاتها قد أوجدت وجها جديدا من التفسير، كما أدت إلى انبثاق بنية النظام الدولي، بحيث أدى عنصر العملية والتفاعل إلى إنتاج بنية معينة تهتم بقضايا البيئة، ذات تكوين خاص يعتمد على جميع الأطراف في النظام الدولي دون تمييز، على عكس النظام الذي انبثق عن نهاية الحرب العالمية الثانية الذي أعطى الامتياز للقوى المنتصرة في الحرب عن طريق حق النقض والعضوية الدائمة في مجلس الأمن.

وهذا يؤدي إلى الاعتبار الثالث، المتعلق بمظهر العولمة، والذي هو مرتبط بالعلاقة الوثيقة بين ظهور المشاكل البيئية والعمل على عولمة الاقتصاد العالمي بشكل فعال. فمن جهة، هناك صف من المشاكل البيئية المسببة بواسطة تأثير الدول الصناعية؛ وذلك بسبب أن هذا التأثير قد بني على مستويات عليا من استهلاك الطاقة غير المتجددة ونضوب الموارد الطبيعية؛ وتدمير الوقاء البيئي بواسطة هذه الاقتصاديات عبر النظام الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، هناك اعتراف واسع بالرابطة بين الفقر وضغط عدد السكان والانحطاط البيئي، الرابطة التي أكدت عليها لجنة براندتلاند Brundtland Commission في عام 1987، وظهرت كموضوع مركزي لقمة الأرض في البرازيل في جوان/يونيو عام 1992. ولذلك التنمية المستدامة هي قضية عالمية بشكل أساسي، بسبب المستويات العليا من الاعتماد المتبادل الاقتصادي الموجودة ضمن أطراف الاقتصاد العالمي، وبسبب ظهور مسائل أساسية متعلقة بتوزيع الرفاهية، والقوة والموارد بين دول الشمال والجنوب.¹⁸ يرتبط هذا الاعتبار بشكل مباشر بأهمية البيئة كمصدر لتفسير مشاكل البيئة. سواء تعلق الأمر بالمخرجات السلبية للنظام الدولي التقليدي القائم، أو بضرورة العمل على إيجاد نظام أكثر اعتدالا في التعامل مع مشاكل البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعية من النفاذ عبر المعاهدات والإستراتيجيات التي يجب تبنيها في التنمية الاقتصادية مثل إستراتيجية التنمية المستدامة أو التقليل من

¹⁷ Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.

¹⁸ Andrew Hurrell, Op. Cit., p. 131 – 32.

انبعاثات الغازات السامة أو اعتماد المصادر النظيفة في توليد الطاقة والإنتاج الاقتصادي عبر العالم.

وأحد المظاهر البارزة لعملية البيئة كمصدر للتفسير، هو الانتقال من مناقشات السبعينيات من القرن العشرين حول تأثير التلوث وحدود الموارد الطبيعية (تنبؤات نادي روما، ظهور فكرة 'حدود النمو'، صدمة أوبك وزيادة الأسعار...)، إلى تزايد التأكيد على فكرة 'التغير البيئي الكوني' وعلى القدرة المحدودة للكوكب في امتصاص نفايات الأنشطة الاقتصادية. باختصار، التغير من محدودية الموارد إلى نفادها.¹⁹

التفاعل بين مستويات تحليل البيئة ومصادر تفسيرها

ظهرت القضايا البيئية كاهتمام مركزي بالنسبة للسياسة الدولية في القرن التاسع عشر في سياق الاتفاقات الدولية لتسيير الموارد. فقد وجدت مثلاً، لجان النهر River Commissions الخاصة بنهري الراين والدانوب التي هي الآن منخرطة بعمق في السياسة البيئية التي عرفت الحياة كترتيبات لتسهيل الاستخدام الاقتصادي للأبنهار كطرق مائية. وكذلك وجدت المنظمة البحرية المائية The International Maritime Organization التي شكلت في عام 1948، كنادي لمالكي السفن لتسهيل الملاحة البحرية الدولية وتعزيز سلامتها. لكن في عام 1954، تولت المنظمة البحرية المائية مسؤولية تطبيق معاهدة علامة الحدود على التلوث البحري، وكانت الاتفاقية من أجل منع تلوث البحر بواسطة النفط Prevention of Pollution of the Sea by Oil.

أما فيما يتعلق بالحياة البرية، فإن أول اتفاقية دولية حول الحياة النباتية تم التوقيع عليها في بيرن في عام 1889، وكانت مهمة بشكل أولي بمنع انتشار المرض (المسمى آنذاك بالفيلوكسارا Phylloxera) الذي هدد بتدمير الكروم الأوروبية. وقد تبعت هذه الاتفاقية بسلسلة من الاتفاقات الجهوية والعالمية حول الحياة النباتية في العشرينيات والخمسينيات من القرن العشرين، التي كانت كلها مهمة بالحفاظ على صحة مخزون النباتات الزراعية أو منع المرض. نفس الشيء حول الحياة الحيوانية، فإن أول اتفاقية حول الحياة الحيوانية كانت في عام 1902. وهي الاتفاقية من أجل حماية الطيور

¹⁹ Andrew Hurrell, Op. Cit., pp. 131 – 32.

المفيدة للزراعة Convention for Protection of Birds useful to Agriculture. وفي عام 1911، وافقت الولايات المتحدة وكندا وروسيا على اتفاقية من أجل حماية جلد عجول البحر (الفقمة) Convention for the Protection of Fur Seals. وفي عام 1945، قررت منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة UN Food and Agriculture Organization المحافظة على الموارد الطبيعية بما في ذلك، التي تقع تحت وصايتها. وفي عام 1946، أسست الاتفاقية الدولية لصيد الحيتان International Whaling Convention، ناديا للدول التي تمارس صيد الحيتان لتسيير موسم الصيد.

كما ظهر الاهتمام بحماية الحياة البرية لذاتها ومن أجل الموارد الاقتصادية. فقد تم التوقيع على الاتفاقيات لحماية الطيور، وذلك من أجل تعبئة الضغوط العامة من قبل بعض الجماعات مثل جماعة المجتمع الملكي Royal Society من أجل حماية الطيور. وبدأت الجهود الأولى لإقامة حدائق ومحميات للحياة البرية في عام 1900 بين القوى الاستعمارية في إفريقيا، وتقدم العمل عبر سلسلة من الاتفاقات منذ الثلاثينيات من القرن العشرين وما تلاها.

كما بدأ الاهتمام بالتلوث والمحافظة على البيئة الطبيعية يتطور بسرعة خاصة في الدول المتطورة منذ الستينيات من القرن العشرين. وقد تمثل ذلك في نشر رشايل كارسن Rachel Carson لكتابه تحت عنوان 'الانفجار الصامت Silent Spring'، الذي لم يثر الاهتمام حول الاستخدام المنتشر لـ DDT والمبيدات الأخرى فقط، ولكنه ساعد كذلك في إطلاق حركة بيئية حديثة. كما ساهم الوعي الواسع بالمخاطر الصحية المطروحة من قبل النفايات الإشعاعية، في زيادة حجم الضغوط من أجل تحريم التجارب النووية في الهواء، وتم الاتفاق على ذلك في عام 1963 بين القوى النووية. وأيضا تنامي الاهتمام بتلوث البحر، المثار بواسطة الكوارث البحرية مثل تسرب النفط من حاملة النفط تورري كايون في عام 1967. ونتيجة لهذه التطورات والتراكمية القانونية حول الحفاظ على البيئة التي بدأت منذ القرن التاسع عشر، بدأت في

منتصف الستينيات من القرن العشرين مناقشات غير رسمية حول تطوير قانون جديد للبحر، لتنظيم الوصول إلى البحار الدولية وطريقة استخدامها.²⁰ عبر هذه الجهود الدولية حول الاهتمام بالبيئة، يتضح دور مصادر التفسير التي حددها بوزان وهي: البنية والعملية وقدرة التفاعل. فقد أدى مجموع هذه الاتفاقيات الدولية إلى وضع الأسس الأولى للنظام البيئي العالمي، الذي لا يملك فعاليته من مسؤولية القوى العظمى كما هو الحال في النظام الدولي التقليدي، ولكنه نظام أكثر اتساعاً يملك شبكة واسعة من الفواعل والعمليات والتفاعلات. إنه بنية تتضمن فواعل مختلفة مؤثرة في بعضها البعض، ونمت الوعي الكوني بأهمية النظام، بحيث أصبح كل فرد في العالم سواء كان منتمياً إلى الدول المتقدمة أو المتخلفة مهتماً بهذا النظام؛ على عكس نظام وستفاليا الذي هو مركز على الدول أكثر من تركيزه على المجتمعات أو الجماعات، ومركز على القوى العظمى أكثر من تركيزه على القوى الضعيفة أو الهامشية. هناك اختلاف في الأجندة البيئية بين الشعوب والدول، البعض منها مهتم بمشاكل التصحر والمياه النظيفة، والبعض منها مهتم بمشكلة الجفاف والأعاصير وندرة موارد الطاقة، والبعض منها يعاني من ندرة في الغذاء؛ لكن يندرج كل ذلك ضمن أجندة النظام البيئي. ليست كأجندة منعزلة ولكن مترابطة ترابطاً فيزيائياً، بحيث تؤكد الكثير من التقارير العلمية أن وجود الأعاصير المدمرة في مناطق معينة يقابله جفاف في مناطق أخرى، وهما مرتبطان بعمليات التآكل البيئي في المناطق الآسيوية وهكذا. النتيجة النظرية هي أن الترابط الفيزيائي البيئي يعكس الترابط المتضمن في المفهوم البنوي في التحليل البيئي. إذ معنى التحليل البنوي يقضي بأنه لا معنى للجزء إلا في علاقته بالكل. كما أن عمليات الاهتمام بالبيئة من قبل الأطراف المختلفة والقدرة على التفاعل بينها قد أنتجت بنية النظام البيئي العالمي.

مؤتمر ستوكهولم: طبيعة التفاعل

²⁰ Owen Greene, « Environmental Issues, » In *The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations*, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 3 89 – 90.

من ضمن عمليات النظام البيئي وتفاعلاته، المؤتمرات التي عقدت حول مشاكل البيئة ومستقبل النظام البيئي تحت إشراف الأمم المتحدة. من هذه المؤتمرات، مؤتمر ستوكهولم حول البيئة الإنسانية في السويد عام 1972. وكانت من أهم أجندة المؤتمر التقليص من مستويات التلوث العابر للحدود. وقد انعكس التفاعل بين أطراف النظام البيئي في وجهات النظر التي طرحت في المؤتمر من قبل أعضاء المؤتمر، إذ أصرت الدول النامية على أنها تاريخيا أقل مسؤولية عن التلوث البيئي ونضوب الموارد من الدول الصناعية، وأن هذه المواقف هي لتعزيز تنميتها الاقتصادية والاجتماعية، وهي أفكار قبلتها الدول المتطورة من حيث المبدأ. وهذا يعني أن العلاقة العامة بين البيئة والتنمية كانت في البداية متداولة بشكل رسمي في اللقاءات ما بين الحكومات. في نفس الوقت، اجتمعت المنظمات غير الحكومية البيئية من العديد من الدول لتوجيه النتائج الكلية للمؤتمر، ولممارسة الضغط السياسي على المشاركين. مما يؤكد الخاصية الجوهرية للنظام البيئي وهي أنه يستلزم في جوهره التنوع في الفواعل، على عكس نظام وستفاليا التقليدي.²¹

ثم تابعت عمليات النظام البيئي وتفاعلاته، لكنها تسير باتجاه بلورة بنيته. وهذا يعني أن مصادر التفسير التي طرحها باري بوزان هي مترابطة بشكل متبادل. يندرج في سياق هذا التفسير، العديد من الاتفاقيات ، التي أبرمت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين مثل سلسلة الاتفاقيات التي وضعت من أجل حماية بيئة البحر الأبيض المتوسط وبحر الشمال وبحر البلطيق والبحار الإقليمية الأخرى. وكذلك أبرمت اتفاقية لندن لقلب النفايات London Dumping Convention في عام 1972، كإطار لتقييد قلب النفايات السامة بما في ذلك النفايات النووية، في البحر. وفي عام 1973، تم الاتفاق على اتفاقية دولية لمنع التعمد في التلوث النفطي من السفن وهي المسماة باتفاقية ماربول MARPOL Convention، التي كانت قد تقوّت في عام 1978، بعد الاحتجاجات العالية على استمرار تسرب النفط في البحر من السفن. وفي عام 1979، وقعت الدول الأوروبية وأميركا الشمالية على اتفاقية تلوث الهواء العابر للحدود على

²¹ Ibid., p. 390 .

المدى الطويل (Long Range Transboundary Air Pollution (LRTAP) للحد من انبعاثات ثاني أكسيد الكبريت والملوثات الأخرى المتسببة في تلوث الهواء وسقوط المطر الحامض. وقد تم أيضا التوقيع في عام 1985 على اتفاقية فيينا من أجل حماية طبقة الأوزون Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer، وستنان بعد ذلك، تبعت بروتوكول مونتريال الذي وضع حدودا جوهرية على استخدام غاز سفس CFCs. وكنتيجة للضغط المتسائد من قبل المنظمات غير الحكومية البيئية، أنشئت اتفاقية رامزار Ramsar Convention في عام 1971، للمحافظة على المخلوقات البرمائية لطيور الماء. وبعد عام من ذلك، تبعت باتفاقية حول التجارة الدولية في الأنواع المعرضة للخطر Convention on International Trade in Endanger Species (CITES). وقد تبعت هذه الاتفاقات بسلسلة أخرى من الاتفاقيات حول المحافظة على المخلوقات والحيوانات بما في ذلك الفقمة والمولودات القطبية. كما تم إنشاء أنظمة لتسيير الموارد مثل معاهدة القطب الجنوبي والاتفاقية الدولية لصيد الحيتان التي حوّلت إلى اتفاقيات الحماية البيئية.²²

الجوانب البارزة لهذه العمليات والتفاعلات أنها عمقت من أسس النظام البيئي العالمي، وأظهرت خاصيته الجوهرية وهي تعدد الفواعل، إنه بني على مخرجات التفاعل لكل من الدول بكل مستوياتها، والمنظمات الدولية والحركات الاجتماعية التي بين دورها روبرت كوكس.²³ ووعي الأفراد، ليس صناع القرار كما طرح الواقعيون فحسب، ولكن كذلك الأفراد العاديين حتى في أقاصي الأرض، كما بين ذلك ريشارد جونز.²⁴

²² Owen Greene, Op. Cit., pp. 390 - 92.

²³ Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 07.

²⁴ Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from <file:///A:/Security,%20and%20Critical%20Theory%20Chapter%201.Htm>; accessed 22/08/2004.

كما يشير الكثير من الباحثين إلى أن أكثر عمليات النظام البيئي تأثيرا في التفاعلات بين الفواعل المختلفة، هو مؤتمر قمة الأرض الذي عقد في العاصمة البرازيلية ري ودي جانيرو عام 1992.

وقد سبق هذا المؤتمر بالعديد من العمليات والتفاعلات التي كانت مدخلات مهمة وأساسية لمخرجات مؤتمر ريو دي جانيرو. ومن هذه العملية اجتماع الهيئة الاستشارية الدولية للعلماء والمسماة بالهيئة الاستشارية ما بين حكومية حول تغير المناخ -The Inter-governmental Panel on Climate Change (IPCC) في عام 1988، لدراسة خطر تغير المناخ. وعلى خلفية تقرير الهيئة الاستشارية ما بين حكومية حول تغير المناخ الذي صدر عام 1990، اجتمع ممثلون من 137 دولة في مؤتمر المناخ العالمي الثاني في جنيف في نوفمبر 1990 واتفقوا على أن هناك حاجة إلى اتفاقية دولية عاجلة لتحديد المشكلة. وبدأت المفاوضات ثلاثة أشهر لاحقا، مع النظر في استكمال اتفاقية إطار حول تغير المناخ (Framework Convention on Climate Change (FCCC عند التوقيع على مؤتمر ريو.

كذلك هناك اهتمام واسع حول فقدان مخلوقات طبيعية وانقراض سريع للعديد من الأنواع الحياتية Species of Life. بالإضافة إلى ذلك، كان هنالك تأييد واسع في العديد من الدول الصناعية لاتفاقية دولية حول الغابات للحد من تدميرها، خاصة الغابات الاستوائية. لكن هذا الاقتراح كان معارضا بشدة من قبل بعض الدول النامية التي تملك مثل هذه الغابات مثل ماليزيا والبرازيل، على خلفية أنه كان لها حق السيادة على استخدام غاباتها كما تريد، مثل ما فعلت الدول الصناعية لقرون من قبل عندما احتلت هذه المناطق. لكن مع ذلك نجحت هذه الجهود بواسطة تأييد الحكومات الإفريقية لهذا الحوار، وتأييد المفاوضات لإقامة اتفاقية لخوض معركة التصحر Convention to Combat Desertification. وكانت هذه القضية لها الأولوية بالنسبة للدول الإفريقية، بسبب أن العديد من هذه الدول تعاني من تآكل الأرض في المناطق الجافة.

بالإضافة إلى هذه الاتفاقيات الخاصة، تركّز الانتباه على التحضير لاتفاقيات تحديد وتعزيز هدف التنمية المستدامة.²⁵

عكس مؤتمريو الذي عقد في عام 1992 مستويات التحليل التي أشار إليها بوزان وكذلك مصادر التفسير التي تبرز الخصائص المميزة للنظام البيئي العالمي الجديد الآخذ في التنامي والنضج. إذ اعتبر أوين جرين Owen Greene مؤتمريو، أكبر اجتماعات قمة أقيمت في تاريخ البشرية. ودلّل على ذلك بحضور حوالي 45000 شخص المؤتمر بما في ذلك مفوضي الحكومة، وأكثر من 10000 صحفي، وممثلي أكثر من 1500 منظمة غير حكومية، بما في ذلك منظمات البيئة والتنمية ومنظمات الأعمال وممثلي النساء والجماعات الأهلية. وكان للمنظمات غير الحكومية مؤتمرها الموازي في ريو، لكن كانت أيضا معنية بحضور اجتماعات ما بين حكومية. كما جذب الاجتماع انتباه الرأي العام الكبير، وتم تغطيته من قبل عدد ضخم من وسائل الإعلام. إعلان ريو، وأجندة 21 وإعلان مبادئ الغابة Declaration of Forest كلها كان متفقا عليها، وتم التوقيع على اتفاقية حول تغير المناخ والتنوع الحيوي من قبل 150 حكومة. أما الاتفاقية حول مكافحة التصحر، فلم تكن معدة في ذلك الوقت، ولم يتم الاتفاق عليها إلا في عام 1994.²⁶

من الناحية المنهجية، تجسدت مستويات التحليل في الدول، المنظمات الدولية، المنظمات الحكومية وغير الحكومية، الحركات الاجتماعية، الأفراد (صحفيون، رجال أعمال، سياسيون، فنانون)، والرأي العام العالمي الذي شارك من خلال التغطية الواسعة للمؤتمر من قبل وسائل الإعلام. أما مصادر التفسير فقد تمثلت في العمليات التي رافقت المفاوضات بين الأطراف الدولية من أجل الوصول إلى اتفاقات حول حماية البيئة والنظام البيئي من التآكل، والحد من تلوث الهواء وتغير المناخ جراء انبعاث الغازات السامة في الهواء. أما قدرة التفاعل، فقد انعكست في التوقيع على سلسلة الاتفاقات الدولية حول البيئة منذ القرن التاسع عشر حول تنظيم حركة المرور والصيد في الأنهار الأوروبية إلى مؤتمر ستكهولم في عام 1972 في السويد والاتفاقات التي أعقبته

²⁵ Owen Greene, Op. Cit., p. 404.

²⁶ Ibid., pp. 40 4 – 06.

إلى قمة الأرض في عام 1992. تكرر هذه التجمعات الدولية، ومخرجاتها، ومضمون هذه المخرجات كلها مصادر ثرية لتفسير وفهم النظام البيئي العالمي. وقد شكّل مجموع هذه الاتفاقات بنية البيئة، بحيث أصبحت هناك قواعد آخذة في الالتزام بها عبر العالم، وكذلك وجود مؤسسات تهتم بالبيئة واجتماعات قمة، بالإضافة إلى تنامي الجماعات التي تقف وراء دعم النظام البيئي. النتيجة هي أن هذه الاتفاقات والمعايير البيئية أصبحت مؤثرة بشكل متزايد في سلوك الفواعل الدولية المختلفة؛ وهذا يعني أنها مسؤولة على صياغة مخرجات السلوك الدولي. ما هو أكثر أهمية، أن مثل هذه البيئة لا تتنافس فيها الأطراف وإنما تتعاون بسبب المصالح المشتركة الكامنة وراء استمرار النظام البيئي العالمي لكل مخلوق يدب فوق الأرض، وكذلك شمولية هذا التعاون لعدد كبير من الأطراف المختلفة كما سبقت الإشارة إلى ذلك. كما أن هذه البنية متسمة بالتنظيم أو على الأقل آخذة في التنظيم على عكس وصف الواقعيين الجدد²⁷ للنظام الدولي بأنه فوضوي والدول أطراف وحيدة متنافسة من أجل مصالحها المتناقضة من حيث الجوهر.

لقد تواصلت الأطراف الدولية التي هي بمثابة مستويات للتفسير في العمل والتفاعل مؤكدة لمصادقية مصادر التفسير التي طرحها باري بوزان وهي: البنية، العملية وقدرة التفاعل؛ كمصادر مناسبة لتفسير وفهم العلاقات الدولية البيئية. إذ حضرت معظم الدول المتطورة التقارير الوطنية المفصلة حول انبعاثات غاز البيوت البلاستيكية ومستقبل الانبعاثات وسياساتها وإجراءاتها في تقليصها أو مكافحتها. وتمت مراجعة هذه التقارير بالتفصيل على المستوى الدولي. لكن ضعف التعهدات من الناحية القانونية للحد من الانبعاثات، سبب اهتماما واسعا. ومن بين الاجتماعات البيئية التي أعقبت قمة الأرض في البرازيل، الاجتماع الذي عُقد في برلين عام 1995 حول اتفاقية تغير المناخ. وتم اتخاذ قرار فوري فيما يتعلق بالبدء في المفاوضات لوضع مزيد من التعهدات الصارمة على الدول الصناعية للحد من انبعاثات غازات بيوتها البلاستيكية. وكان الهدف من ذلك، الوصول إلى بروتوكول جديد يشمل قيود قانونية على انبعاثات غاز

²⁷See: E. H. Carr, "The Nature of Politics," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.

البيوت البلاستيكية للدول الصناعية. وفي ديسمبر 1997، التئم اجتماع تعاوني في كيوتو في اليابان.²⁸

يندرج ضمن عمليات البيئة عقب قمة الأرض أيضا، تأييد الاتحاد الأوروبي مطلب بعض أعضائه القاضي بتقليص الانبعاثات إلى مستويات من 5 - 10 % بحلول عام 2010، لكن العديد من الدول المتطورة الأخرى بما في ذلك الولايات المتحدة الأميركية واليابان وأستراليا وكندا كانت غير راغبة في تأييد أي التزامات تتطلب تقليصا في الانبعاثات الحرارية. وكانت أيضا الدول الشيوعية السابقة في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفياتي سابقا متحفظة حول أي التزامات يمكن أن تعوق تعافيا اقتصاديا، ولا يعتقد العديد منها أنه من العدل تصنيفها دولا متطورة، في حين أن دولا مثل كوريا الجنوبية وماليزيا تصنف كدول نامية، وبالتالي تصبح بمنأى عن ضغوط الحد من الانبعاثات.²⁹

مع وجود مثل هذه الاختلافات، إلا أن هذه الحوارات قد بيّنت كيف أن القضايا العادلة المعقدة أصبحت بسرعة محل مفاوضات دولية. تكمن الاختلافات بين الدول حول المشاكل البيئية في أن حكومات أوروبا الجنوبية ترى أنها يجب أن تقارن بالدول الفقيرة وغير معنية باستقرار الانبعاثات؛ وترى اليابان ودول أخرى أنه يجب ألا تقبل نفس نسب الاقتطاعات في الانبعاثات مثل الولايات المتحدة، لأنها نفذت الإجراءات الفعالة للطاقة.

إلا أن طبيعة اللعبة في النظام البيئي العالمي لا تشبه نظيرتها في النظام الدولي التقليدي، بحيث أدت إلى مخرجة الاتفاق على بروتوكول كيوتو في ديسمبر 1997، الذي استلزم وضع المزيد من الحدود الصارمة على انبعاث الغازات في الدول المتطورة. من منظور أوين جرين Owen Greene، كان اتفاق كيوتو أكبر إنجاز مع بقاء العديد من التحديات مطروحة. بحيث بقيت هناك العديد من القضايا التقنية بحاجة إلى حل، التي تتوقف عليها فعالية بروتوكول كيوتو؛ وكان ذلك موضوع المفاوضات ما بين عامي 1998 - 2001 وما تلاها. وبحلول عام 2001 كان من الواضح أن معظم الدول الصناعية بحاجة لاتخاذ مزيد من تدابير تقليص الانبعاثات النشطة إذا ما أنجزت تعهداتها المنصوص عليها في بروتوكول كيوتو.³⁰

²⁸ Owen Greene, Op. Cit., p. 40 6.

²⁹ Ibid, p. 40 7.

³⁰ Ibid., pp. 40 8.

Biodiversity من جهة أخرى، أثبتت الخبرة في صياغة اتفاقية التنوع الحيوي Convention أن هناك تحديات أساسية يواجهها النظام البيئي العالمي. فبالرغم من الأسباب الحادة على انطلاق المفاوضات، إلا أن هناك نزاعات حول أهدافها وأولويات استمرارها بين الأطراف المتفاوضة. ومع ذلك تم تحقيق بعض التقدم في تنفيذ الأجزاء المتعلقة بتطوير وتقرير البيانات حول التنوع الحيوي والخطط الوطنية لحماية وتقوية التنوع الحيوي في المستقبل. كما تم تركيز جهود التفاوض بعد عام 1995، على مداولة بروتوكول حول 'السلامة الحيوية Biosafety'، وخاصة حول تنظيم حركة الكائنات الحية المتحركة جينيا عبر الحدود. وبعد خمس سنوات تقريبا من المفاوضات الشاقة، اتفقت الأطراف على بروتوكول كارتيجينا حول السلامة الحيوية Cartegena Protocol on Biosafety في 29 يناير 2000. وظهر بموجب ذلك مطلب حول 'اتفاقية غير رسمية متقدمة Advanced Informed Agreement'، قبل تعديل الكائنات الحية جينيا. وبالنظر إلى تزايد النقاشات المهمة باستخدام والاتجار في الكائنات الحية المعدلة وراثيا، خاصة في الزراعة، فإن هذا البروتوكول كان إنجازا مهما. نفس الشيء بالنسبة لظاهرة التصحر، فبالرغم من دخول اتفاقية مكافحة التصحر Convention to Comb Desertification حيز التنفيذ بحلول عام 1996، إلا أن التوقيع عليها كان ابتداءً لتشجيع الدول المانحة على توفير المساعدة والمعونة للدول النامية في المناطق الجافة خاصة في إفريقيا، لمواجهة مشاكل تآكل الأراضي الزراعية.³¹

تعني العملية والتفاعل التفاوض داخل البنية. ووجود المصالح المشتركة القابلة للتفاوض عليها بين الأطراف المختلفة في النظام البيئي العالمي لا يعني توحد وجهات النظر حولها، لكن في مقابل ذلك، الاختلاف بين الفواعل لا يؤدي إلى التنافس والبحث الأحادي عن المصالح، وإنما يؤدي إلى التفاوض والتعاون. بحيث أن القضايا التي تبدو لأول وهلة أنها معقدة حالما تأخذ طريقها نحو الحل، ويتم الاتفاق حولها بسبب شدة المصالح المشتركة بين الأطراف، وهذا الاشتراك هو خاصية متأصلة في النظام البيئي العالمي.

³¹ Owen Greene, Op. Cit., pp. 40 8.

كما أن وجود الفواعل غير الدولة إلى جانب الدول، سوف يقلص من أنانية الدول التي ظهرت في قمة الأرض في البرازيل عام 1992 واجتماع كيوتو في اليابان عام 1997. والتي لطالما أكد عليها تحليل الواقعية/الواقعية الجديدة. لقد مارست الأطراف غير الدول، خاصة المنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية ضغوطا متزايدة على الدول للاستجابة للأجندة البيئية، والتعامل بأكثر مسؤولية مع التخريب التدريجي للبيئة. التنمية المستدامة: مجال عمل مستويات التحليل ومصادره

إحدى العمليات التي يمكن أن تكون مصدرا مناسباً للتفسير هي مفهوم 'التنمية المستدامة Sustainable Development'، الذي طرح في تقرير اللجنة العالمية للأمم المتحدة حول البيئة والتنمية (لجنة برادتلاند) UN World Commission on Environment and Development (Brundtland Commission) في عام 1987، والذي طوّر بعد ذلك مضمونه على مدار 20 سنة بعد ذلك، وفق أطروحات وأفكار شاركت فيها العديد من الأطراف المختلفة، بشكل يعكس الترابط العملي بين المستويات المختلفة للتحليل وكذا مصادر التفسير. فقد لخصت لجنة براندتلاند مفهوم التنمية المستدامة في أنه: "التنمية التي تشبع الحاجات الحاضرة بدون أن تعرض قدرة الأجيال القادمة للخطر في إشباع حاجاتها. لذلك يقتضي البروز المفترض للحاجات الاهتمام بإزالة الفقر وإشباع الحاجات الأساسية للإنسان، وأصبح ذلك مفهوما شائعا على نطاق واسع. ومن ثم يركز مفهوم التنمية المستدامة الانتباه على إيجاد إستراتيجيات لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالطرق التي تمنع تآكل البيئة، والاستغلال المفرط للموارد أو إحداث التلوث."³²

وترى ليلي Léa أن التنمية المستدامة هي 'توازن نموذج التنمية في التسعينيات من القرن العشرين'.³³

³² Ibid., p. 392 .

³³ Bill Adams, "Sustainable Development and the Greening of Development Theory," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 207.

كما يرى بيل آدمز Bill Adams أنه عندما نشر كتاب 'إستراتيجية المحافظة العالمية The World Conservation Strategy' (1980) وكتاب 'حماية الأرض Caring For The Earth' (1991)، أصبحت التنمية المستدامة الفكرة المهيمنة في خطاب القائمين على التخطيط للتنمية، والمعلقين والبيروقراطيين. ومع نهاية الثمانينيات انتشرت العبارة في تقارير الهيئات الاستشارية الدولية والوكالات التي تطبقها؛ فقد أصبحت مقبولة كجزء من خطاب السياسيين من العالم الثالث والعالم الأول، ووفرت شعارا جديدا فعالا وموضوعيا حملته المنظمات غير الحكومية المهتمة بالبيئة العالمية. وبالرغم من أن التفكير حول التنمية المستدامة هو متباين، إلا أن هناك اتجاها عاما واضح المعالم داخلها. وقد تشكل هذا الاتجاه من ثلاثة وثائق صدرت عن مؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة الإنسانية في ستوكهولم في عام 1972 ومؤتمر البيئة والتنمية في ريو دي جنيرو في عام 1992. إذ تجسدت بصمات حوار التنمية المستدامة في وثيقة "إستراتيجية المحافظة العالمية World Conservation Strategy"، وفي وثيقة "مستقبلنا المشترك Our Common Future"، وفي وثيقة "الأجندة 21". وقد شكلت هذه الوثائق الاتجاه الرئيسي لتفكير التنمية المستدامة، لدى المخططين الاقتصاديين والسياسيين والجماعات الأهلية عبر العالم.³⁴

1- إستراتيجية المحافظة العالمية

من الناحية التاريخية، أعدت إستراتيجية المحافظة العالمية World Conservation Strategy (WCS) خلال السبعينيات من القرن العشرين من قبل الاتحاد الدولي من أجل المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية International Union for the Conservation of Nature and Natural Resources (IUCN)، وصندوق الحياة البرية العالمي World Wildlife Fund (WWF) وبرنامج البيئة للأمم المتحدة United Nations Environment Programme (UNEP)، ونشرت في عام 1980. تمثل إستراتيجية المحافظة العالمية مجموعة من الأفكار حول المحافظة على البيئة، فهي تدفع للتحرك نحو محاولة العناية بتنوع الحياة البرية والسكان، وتؤكد على تنامي الاعتقاد بأن دمج أهداف كلا من

³⁴ Ibid., pp. 207 – 08.

المحافظة والتنمية هو مفتاح المجتمع الدائم. كما تتضمن إستراتيجية المحافظة العالمية أفكاراً مطورة، خاصة من قبل الاتحاد الدولي من أجل المحافظة على الطبيعة والموارد الطبيعية (IUCN)، لأكثر من عقد. كما كانت المحافظة على البيئة والتنمية موضوعان للجمعية العامة لـ (IUCN) في بانف Banff في كندا في عام 1972، وبدأ (IUCN) وصندوق الحياة البرية العالمي (UNEP) بتطوير فكرة مقارنة إستراتيجية في المحافظة على البيئة في عام 1975. ومع حلول عام 1977 كان قد تم إعداد مسودة الإستراتيجية. وقد أجري مشاور مع منظمة اليونسكو UNESCO ومنظمة الفاو FAO، وتم بموجب ذلك إدخال هاتان الوكالتان بعض التعديلات على هذه الإستراتيجية.

كذلك تضمنت إستراتيجية المحافظة العالمية على البيئة، صفا من المفاهيم المختلفة والأفكار حول المحافظة على الطبيعة. فسرهما أريوردان O'Riordan بالوثيقة الانتقالية، التي تبحث على أن تكون جسرو ساطة بين أنصار المحافظة على البيئة في العالم المتطور والقادة المشككين في العالم النامي. وكانت المسودة الأولى بشكل خاص حول صيانة الحياة البرية، لكنها ادعت أن الصياغة النهائية ستصبح إجماعاً بين المطبقين لإستراتيجية المحافظة على البيئة والتنمية.

كما يرى بيل آدمز Bill Adams أن إستراتيجية المحافظة العالمية قد حددت ثلاثة أهداف لصيانة البيئة. الأول هو صيانة العمليات الإيكولوجية الأساسية. والثاني هو وقاية التنوع الوراثي (الجيني). فالعمليات الإيكولوجية الأساسية هي تلك المسيرة والمؤيدة أو المعدلة بشكل قوي بواسطة الأنظمة الاقتصادية، وهي بشكل أساسي من أجل الإنتاج الغذائي والصحة والجوانب الأخرى للبقاء الإنساني والتنمية المستدامة. أما المحافظة على التنوع الوراثي (الجيني)، فإنها تستلزم تنوعاً في المادة الجينية في كل من الزراعة الأهلية للنباتات والحيوانات. مثل هذا التنوع الجيني له مساهمة محتملة في مستقبل الإنتاج. وأنواع البراري هي كذلك مهمة لأنها يمكن أن تخدم الغاية الاقتصادية النافعة. لكن يرى بيل آدمز Bill Adams أنه لا يمكننا أن نتنبأ بما هي الأنواع التي يمكن أن تصبح مفيدة لنا. التنوع الجيني هو ضمانة (مثلاً ضد زرع الأمراض) واستثمار في المستقبل مثلاً في الإنتاج الزراعي أو الأدوية. أما الهدف الثالث، فهو الاستخدام الدائم للموارد.

من ناحية الفلسفة النظرية، يرى آدمز أن اقتراحات صيانة البيئة في إستراتيجية المحافظة العالمية هي متعلقة بمركزية الإنسان في الكون Anthropocentric ومصالحته. وفي هذا السياق، تعرف عملية صيانة البيئة بأنها: "تسيير الإنسان واستخدامه للمحيط

الحيوي الذي يمكن أن يحمل منفعة كبير ودائمة للأجيال الحاضرة مع المحافظة على احتمال إشباعه لحاجات وطموحات الأجيال المستقبلية".³⁵ كما تؤكد إستراتيجية المحافظة العالمية على عدم نفعية الأنواع والأنظمة الاقتصادية الحاضرة للوجود الإنساني والتنمية الاقتصادية. يتعزز ذلك باعتقاد أوريوردان أن إستراتيجية المحافظة العالمية هي مستندة إلى المفهوم الأساسي الإيكولوجي للاستخدام الدائم. كما أن سياسات الصيانة التقليدية للحياة البرية هي كذلك معروضة في ضوء هذا المفهوم. لذلك هذه الأفكار هي متقدمة في إقامة الحظائر والمحميات بسبب فوائدها البيئية غير المباشرة أو العوائد الاقتصادية المباشرة من مداخيل الزائرين. ويضيف أدمز أن التعديل البيئي هو طبيعي وجزء ضروري في التنمية، لكن ليس كل نماذج هذا التعديل ستحقق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية للتنمية. والحل هو إعطاء عملية صيانة البيئة الأولوية العليا في عملية التنمية، ودمج أي مستوى من مستويات عمليات الصيانة والتنمية مع بعضهما البعض، من الوضع الأولي لسياسات التنمية إلى تنفيذها الحقيقي وعملها في الواقع.³⁶

2- وثيقة مستقبلنا المشترك

يعد تقرير اللجنة العالمية حول البيئة والتنمية World Commission on Environment and Development، العنصر الثاني الرئيسي ضمن الاتجاه العام للتنمية المستدامة. فقد عُرض تقرير لجنة 'مستقبلنا المشترك' Our Common Future على الجمعية العامة للأمم المتحدة في عام 1987. وسلكت اللجنة طرقاً متعددة في توثيق التقارير السابقة، وهي تقارير لجنة برانديت Brandt. وتقارير برانديت هي قائمة على ما طرحته لجنة برانديت Brundtland، حول منظور المبادئ العامة ومقاربة المشاكل البيئية. ناقش في هذا السياق، حوار شمال/جنوب الإجراءات الجماعية التي سوف تقدم آفاقاً جديدة في العلاقات الدولية والاقتصاد العالمي والدول النامية. تتضمن هذه الأفاق الجديدة البيئية، التعاون على المستوى العالمي حول قضايا البيئة، على اعتبار أن المحيط

³⁵ Bill Adams, Op. Cit., p. 208.

³⁶ Ibid., pp. 208 – 10.

الحيوي هو إرثنا المشترك ويجب المحافظة عليه عبر التعاون، وكذلك بالنسبة للبيئة في دول الجنوب نفسها.

كما حاول تقرير براندتلاند Brundtland Report، إعادة لفت الانتباه إلى تقرير 'روح مؤتمر ستوكهولم 1972 Spirit of Stockholm'، بأنه يجب وضع حوار التنمية المستدامة ضمن السياق الاقتصادي والسياسي للتنمية العالمية، ووضع القضايا البيئية بشكل ثابت على رأس الأجندة السياسية. كذلك جعل من مناقشة الجمعية العامة للأمم المتحدة للبيئة والتنمية، أحد القضايا الفريدة. بدأ تقرير براندتلاند من بديهية أن التنمية والقضايا البيئة لا يمكن أن يكونا منفصلين. لذلك من غير الجدوى محاولة التعامل مع مشاكل البيئة دون توسيع المنظور الذي يشمل العوامل الكامنة وراء وجود عالم الفقر وعدم المساواة الدولية. فالروابط المتبادلة بين الفقر والبيئة هي معترف بها، إذ الفقر هو السبب الأكبر والمؤثر في مشاكل البيئة العالمية. فقد جاء في تقرير لجنة 'مستقبلنا المشترك Our Common Future'، أن التنمية المستدامة هي قائمة على مفهومين. الأول، هو مفهوم الحاجات الأساسية وموقف التنمية الأولي الذي ينتج عنها بالنسبة للفقر. ويستلزم المفهوم الثاني فكرة الحدود البيئية. هذه الحدود ليست مطروحة من قبل البيئة نفسها، ولكن من قبل التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي. إذ لا يمكن أن تكون الاستدامة الفيزيكية مضمونة بدون السياسات المعنية بالوصول إلى الموارد وتوزيع التكاليف والأرباح بين دول الشمال والجنوب.³⁷

كما طالب تقرير 'مستقبلنا المشترك Our Common Future' بشكل جديد للتنمية والاستدامة والوعي البيئي والمساواتية، والاندماج الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المرتبطة بتكثيف المواد والطاقة ومزيد من التوازن في تأثيرهما. فالنمو الاقتصادي هو الطريق الوحيد للقضاء على الفقر وتحقيق أهداف التنمية والبيئة. من جانب آخر، نجد أن رؤية تقرير براندتلاند Brundtland Report للتنمية المستدامة تؤكد على الحاجة لحماية وإعادة إحياء الاقتصاد العالمي. وهذا يعني مزيدا من النمو الاقتصادي السريع

³⁷ Bill Adams, Op. Cit., pp. 210 – 11.

في كل من الدول الصناعية والنامية والسوق الحرة من أجل الإنتاج وتنمية الدول ونسبة الفائدة المنخفضة ونقل كبير للتكنولوجيا وتدفقات كبيرة لرأس المال.³⁸

عمل الفواعل الدولية في سياق عمليات معينة وتفاعل مستمر ضمن بنية النظام البيئي العالمي، أنتج إستراتيجيات عمل محددة وقابلة للتطبيق تلتزم بها الدول والمنظمات والمؤسسات الاقتصادية الدولية. الخاصية الجوهرية لهذه الإستراتيجيات أنها بنيت بواسطة مشاركة الأطراف المختلفة على عكس إستراتيجيات توازن القوى والردع النووي التي تحددها القوى العظمى. كذلك هذه الإستراتيجيات تجد القوى العظمى والضعيفة أو الهامشية بتعبير كارل دويتش³⁹، نفسها معنية بها على عكس إستراتيجية الردع النووي. من ناحية أخرى، تعمل مثل هذه الإستراتيجيات على تغيير أسس عمل النظام الاقتصادي العالمي القائم. وهذا يعني أنها تنشئ التغيير من أجل إرساء قواعد جديدة، ليس من أجل القوى المنتصرة المهيمنة كما ترى الواقعية الواقعية الجديدة، ولكن من أجل بقاء الإنسانية وسلامة صحتها وحياتها فوق كوكب الأرض. إنها من الناحية الإستراتيجية تقترب من مفهوم اتخاذ الفرد المرجع النهائي للتحليل كما يرى النقديون الجدد.⁴⁰

تُظهر مصادر التفسير ومستويات التحليل في النظام البيئي الدولي خاصية التعاون وهيمنتها على العلاقات الدولية بدلا من خاصية المنافسة الأمنية والصراع كما يرى جون ميرشيمر. إنها تجلب دول الشمال والجنوب إلى مساحة مشتركة من التعاون حول القضايا التي تهم الجنس البشري.

الأجندة التي لها الأولوية في عمل النظام البيئي العالمي هي البقاء الصحي للجنس البشري. وللأمن مضمون مغاير للمفهوم التقليدي، إنه يتضمن الأمن البيئي والحالة

³⁸Ibid., pp. 211 – 12.

³⁹ Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 270-86.

⁴⁰ Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, "Marxist Theories of International Relations," In The Globalization of World Politics: An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 214 - 15.

الصحية للهواء والمياه النظيفة والتغذية الصحية، وهي قضايا تهم كل مخلوق موجود فوق الأرض. مما يعطيه (النظام البيئي العالمي) أرضية قوية لدعمه وتعزيزه، ويعمل باتجاه تعزيز مفهوم التعاون بدلا من التنافس والصراع.

3-أجندة 21: تقوية التنمية المستدامة

أنشئ في مؤتمر ريو عام 1992 العديد من المؤسسات الدولية لتعزيز وتنفيذ وتطوير أجندة 21. أهم ما في هذه الأجندة هو لجنة التنمية المستدامة Commission for Sustainable Development (CSD)، ولجنة تسهيل البيئة الكونية Global Environment Facility (GEF). تتضمن لجنة التنمية المستدامة ممثلين عن ثلاث وخمسين دولة، تنتخب لفترة ثلاث سنوات بطريقة تضمن تساوي التمثيل الجغرافي. وبدأت عملها في عام 1993، وتجتمع سنويا منذ ذلك التاريخ لمراجعة التقدم حول مختلف جوانب الأجندة 21، مع التحضير للاجتماعات الكثيرة. والمشاركة الوزارية في مثل هذه الاجتماعات هي جوهرية، تعطي العملية مزيدا من الثقل السياسي. كما يمكن للجماعات غير الحكومية، المشاركة في المفاوضات وفي كل اجتماعات اللجنة في شبه قمة الأرض. فقد جعلت التحالفات بين المنظمات غير الحكومية البيئية والدول المتعاطفة، لجنة التنمية المستدامة ناديا الذي توضع فيه الأجندة البيئية ويتابع تنفيذها. بشكل واسع، تهدف عملية لجنة التنمية المستدامة إلى تقوية التنمية المستدامة بثلاثة طرق وهي: دورها في تعزيز المقاربات التنسيقية حول التنمية المستدامة بواسطة الوكالات الدولية التي لها نجاح حقيقي. والطريقة الثانية هي مراجعة التقارير الوطنية ومدى مراعاتها للتنمية المستدامة. بمعنى مراجعة التطبيقات وتحضير السياسات من أجل تضمينها في التقارير الوطنية للدول بعناية كبيرة. كما توفر لجنة التنمية المستدامة ناديا الذي يمكن للهيئات فوق قومية أن تطالب الحكومات بتفسير محتويات سياساتها نحو البيئة أو لمعرفة الهوية بين السياسات والواقع. والطريقة الثالثة لعملية لجنة التنمية المستدامة هي متابعة العمل غير المتناهي للجنة التنمية الاقتصادية للأمم المتحدة، وتعزيز صياغة الأنظمة الجديدة عند ظهور الفرص. فمثلا بعد مناقشات الأمم المتحدة حول قضية التصحر في لجنة التنمية المستدامة، وصاغت الهيئة الاستشارية ما بين الحكومات حوصلة للقضايا، أدى كل هذا في عام 1996، إلى اتفاق ببدء المفاوضات الدولية حول اتفاقية الغابات.

أما لجنة تسهيل البيئة العالمية (GEF) Global Environment Facility، فهي صندوق يحتوي على بعض الملايين من الدولارات مخصص للاستثمار في حماية البيئة، والمقدرة بـ 3 مليون دولار لفترة 1994-97. فهو مبلغ زهيد مقارنة بالأموال الضخمة المخصصة للمبادلات الاقتصادية، أو مقارنة بالأموال المطلوبة لتنفيذ التنمية المستدامة. لكن الكثير من المنح الصغيرة لتحسين البيئة العالمية المقدم للدول النامية والدول الشيوعية السابقة، ساهمت في تحضير الخطط الوطنية لتعزيز التنمية المستدامة.

من ناحية أخرى، تركزت النقاشات في نهاية القرن العشرين بشكل متزايد حول تحديات تطوير الآليات الدولية في صياغة الأنماط الواسعة للتجارة والاستثمار بالتوازي مع الأهداف البيئية. في ظل رواج اعتقاد بأن معايير وقواعد المنظمة العالمية للتجارة، وتركيزها على إزالة القيود على التجارة الدولية والاستثمار، هي ضارة بجهود تعزيز الحماية البيئية، والتنمية المستدامة، والأهداف الاجتماعية الأخرى.⁴¹

من خلال الأرضية السابقة حول عمليات وتفاعلات البيئة بين الأطراف المختلفة، نخلص إلى أن نجاح عملية البيئة وتفاعلاتها بين أطرافها المختلفة بحاجة إلى تدخل الجماعات غير الحكومية البيئية، ووعي الأفراد غير المتناهي وتنوير الرأي العام بأهمية معاني البيئة النظيفة ومخاطر تآكل البيئة وانهيار النظام البيئي. في حين نجد أن نظام ميزان القوى ومتطلبات الأمن القومي وعمل السياسة الخارجية يحتاج إلى كثير من السرية لكي ينجح، ويجب ألا يعرف الناس ما الذي يحدث بدقة في السياسة الخارجية. كما لا يريد صناع القرار في السياسة الخارجية أن تتدخل الجماعات غير الحكومية وحتى المنظمات الحكومية في عملية صناعة القرار، ويعملون على الحد من نفوذها في الأنظمة الديمقراطية، أما في الأنظمة الشمولية فهي مغيبة تماما. لكن في النظام البيئي، تدخل مثل هذه الجماعات هو أكثر من ضرورة لفعالية عمل هذا النظام.

من مخرجات عمل النظام البيئي وفواعله، تزايد الوعي الدولي بوضع في الاعتبار المحافظة على البيئة ونظافتها في أي مشاريع اقتصادية وطنية أو دولية. بل أصبحت

⁴¹ Owen Greene, Op. Cit., pp. 40 8 – 09.

معيارا أساسيا في تميز الصناعات العالمية ومدن الألعاب العالمية والمنتجات الصناعية ذات الجودة العالية.

نظام الأوزون: نموذج لعمل البنية

تعكس عملية وتفاعل الأطراف المختلفة ضمن بنية النظام البيئي العالمي، جهود المجتمع الدولي في حماية طبقة الأوزون من التآكل. وكانت إحدى مخرجات هذه العمليات، التوقيع على بروتوكول مونتريال The Montreal Protocol في عام 1987، والذي تضمن إجراءات بنوية لمنع نضوب طبقة الأوزون وتآكلها. إنه ينظر له كأحد الأعمال الناجحة في الأنظمة البيئية العالمية المعاصرة. فقبل التوقيع عليه، كان استهلاك طبقة الأوزون يسير بشكل سريع. لكن بحلول منتصف التسعينيات من القرن العشرين، فإن هذا الاتجاه قد تراجع، على خلفية مواجهة معظم الدول المتطورة استهلاك كلورفلور الكربون CFCs. ومع ذلك استمر نضوب طبقة الأوزون إلى غاية بداية العقد الأول من القرن الواحد والعشرين. من ناحية أخرى، بدأت أجندة صياغة نظام لحماية طبقة الأوزون في بداية السبعينيات من القرن العشرين. وذلك على خلفية أن في عام 1974، نشر رولاند Rowland ومولينا Molina - عالمان من الولايات المتحدة- تحليلا يرى أن إطلاق كلورفلور الكربون CFCs في الهواء يؤدي إلى تدمير طبقة الغلاف الجوي. وهنا بدأت فترة النقاشات الحادة في الولايات المتحدة حول مخاطر هذه الانبعاثات من الطائرات التي تزيد سرعتها فوق سرعة الصوت، ويمكن أن تطرح في الهواء العالي كمية كبيرة من الغازات الملوثة. من الناحية التاريخية، اكتشف كلورفلور الكربون CFCs في عام 1928، ليستخدم في صناعة الثلاجات، لكن منذ الستينيات من القرن العشرين، ازداد الإنتاج بسرعة نتيجة لاستخدامه بشكل واسع في المكيفات الهوائية، وتوسيع استخدامه في إنتاج زيت الإطفاء من أجل تلطيف الحركة والعازلات؛ واستخدامه في المذيبات لتنظيف الإلكترونيات؛ وفي البخار من أجل الدفع. كذلك استخدمت مادة الهالون Halons بشكل متزايد في مطافئ الحرائق وإخماد النيران.

ترى الحركات البيئية ووكالة حماية البيئة في الولايات المتحدة أن هناك استخدامات غير أساسية لكلورفلور الكربون CFCs في مجالات معينة، مثل استخدامها في بخار الدفع، وبالتالي يجب أن تحظر كإجراء احترازي. وعلى المستوى الدولي، أصبحت الدول الإسكندنافية وأمريكا الشمالية في طليعة الدول المؤيدة لجهود وضع قيود دولية على المواد الكيميائية المتسببة في نضوب طبقة الأوزون. لكن في مقابل ذلك، نجد أن دول

الاتحاد الأوروبي واليابان –المنتجون الكبار الآخرون والمستهلكون لـ كلورفلور الكربون CFCs في نفس الوقت-، متقاعسون معرفيا حول تهديد شركاتهم الكيميائية لطبقة الأوزون. وعلى إثر ذلك، بدأت العملية الدولية في التفاوض حول الحد من تأثيرات الغازات على تآكل طبقة الأوزون. ففي المنتصف الأول من الثمانينيات من القرن العشرين، كان التقدم جد بطيئا. وخلال إدارة ريغان في العهدة الأولى، أظهرت الولايات المتحدة الأميركية حماسا أقل لضغط السوق الأوروبية المشتركة واليابان على قضايا الأوزون. وفي مارس 1985 تم التوقيع على اتفاقية فيينا لحماية طبقة الأوزون Vienna Convention for the Protection of the Ozone Layer. وقد شكلت هذه الاتفاقية إطارا قانونيا لإجبار الموقعين على القيام بأكثر من مجرد وضع المبادئ، وذلك لما يتطلبه الموقف الدولي من القيام بالبحث وتبادل المعلومات واللقاءات الدورية لمراجعة التعهدات الملزمة. وخلال شهرين بعد الاتفاقية، تم اكتشاف ثقب عميق في طبقة الأوزون فوق القطب الجنوبي، وأعلن عنه من قبل العلماء في هيئة مسح القطب الجنوبي البريطاني. وكانت لمفاجأة 'ثقب الأوزون Ozone Hole' تأثير أكبر عندما أعلن أنها تتسع بمعدل من 1-2 % في السنة، خاصة عندما تعززت بواسطة صور القمر الاصطناعي لوكالة ناسا الأميركية. كما بينت التجارب بشكل نهائي في عام 1987 الرابطة بين نضوب طبقة الأوزون ووجود الكلور، وذلك أن خطوط الكلور وتمركزات الأوزون كانت مقاسة عندما تعبر الطائرات على حافة ثقب الأوزون.

الخاتمة

انطلاقاً من هذه التطورات، بدأت عمليات تنفيذ وتطوير بروتوكول مونتريال تتقدم في السير. وأصبحت تجربة تنفيذ تعهدات البروتوكول سهلة وأرخص مما كانت من قبل. وأصبح للمنتجين الكيميائيين حافزاً تجارياً قوياً لتطوير البدائل بسرعة، وكذلك انتشار الالتزام بمقررات الاتفاقية بين المتنافسين. وقد أسست هيئة استشارية للتقييم الاقتصادي والتكنولوجي The Technology and Economic Assessment Panel (TEAP)، وذلك للاستشارة حول مدى توفر البدائل وفعاليتها، والتي أثبتت الفعالية في تحديد الفرص وإقناع المستخدمين بقبولها. كما أصدرت هيئة استشارة التقييم العلمي Scientific Assessment Panel الدولية وهيئة استشارة التأثيرات البيئية Environmental Impacts Panel، تقارير ملزمة وملحة على الحاجة إلى المزيد من التعهدات من قبل أطراف النظام الدولي حول حماية الغلاف الجوي من التآكل. وهكذا أصبحت قضية البيئة، مسألة تخص بقاء واستمرار الجنس البشري، وطبيعة الحياة الإنسانية على كوكب الأرض، وليست خاصة ببعض أطراف النظام الدولي دون آخرين كما هي القضايا الأخرى. ومن ثم أوجدت الحاجة إلى تطوير نظريات في تحليل العلاقات البيئية، تختلف عن نظيراتها من حيث مستويات التحليل والفواعل ووحدات التحليل.

بالإضافة إلى أن عمليات البيئة وتفاعلاتها بين الأطراف المختلفة للنظام العالمي البيئي - خاصة العلماء في حالة طبقة الأوزون- قد أنتجت بنية خاصة بحماية الغلاف الجوي. مما يعني أن البنية مصدر مناسب لتفسير القضايا البيئية. صحيح أن هناك عدد كبير من مستويات التحليل في النظام البيئي العالمي، بعضها رئيسي وأخرى فرعية. لكن يمكن تلخيص مستويات التحليل المهمة في تفسير وفهم القضايا البيئية في النقاط التالية:

1. الدولة.
2. المنظمات الدولية.
3. المنظمات غير الحكومية.
4. الحركات الاجتماعية.
5. الفرد (صناع القرار، العلماء، رجال الصحافة، الأفراد العاديين).

قائمة المراجع :

1. Andrew Hurrell, "International Political Theory and the Global Environment," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995).
2. Andrew Linklater, "Neo-realism in Theory and Practice," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 532-51.
3. Barry Buzan, "The Level of Analysis Problem in International Relations Reconsidered," In International Relations Theory Today, ed. Ken Booth and Steve Smith (Cambridge: Cambridge Polity Press, 1995), pp. 1.
4. Bill Adams, "Sustainable Development and the Greening of Development Theory," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 207.
5. Frans J. Schuurman, "Introduction: Development Theory in The 1990s," In Beyond The Impasse: New Directions In Development Theory, ed. Frans J. Schuurman (Great Britain: Biddles Ltd, Guildford and King's Lynn, 1996), p. 07.
6. John J. Mearsheimer, The Tragedy Of Great Power Politics (New York, London: W. W. Norton & Company, 2003), pp. 30 - 60.
7. Karl W. Deutsch, The Analysis of International Relations, 3rd edition (U. S. A.: Prentice-Hall International Editions, 1988), pp. 270-86.
8. Kenneth N. Waltz, "Explaining War," In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 123-40.
9. Owen Greene, « Environmental Issues, » In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 3 89 - 90.

10. Richard Wyn Jones, 1999, Security , Strategy, and Critical Theory, Neo York: Lynne Rienner Publishers, Inc, Internet. Available from [file:///A:/ Security, %20 and %20 Critical%20Theory%20Chapter%201. Htm](file:///A:/Security,%20and%20Critical%20Theory%20Chapter%201.Htm); accessed 22/08/2004.
11. ¹Robert O. Keohane & Joseph S. Nye, (International Interdependence and Integration). In International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi, 2d. ed (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 384-390.
12. ¹See: E. H. Carr, “The Nature of Politics,” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 562-68.
13. ¹ See: James N. Resenau, “Turbulent Change,” In: International Relations Theory: Realism, Pluralism, Globalism, ed. by Paul R. Viotti & Mark V. Kauppi (New York: Mac Millan Publishing Company, 1993), pp. 438-48.
14. Stephen Hobden and Richard Wyn Jones, “Marxist Theories of International Relations,” In The Globalization of World Politics : An Introduction to International Relations, ed. John Baylis and Steve Smith, 2nd (New York: Oxford University Press, 2001), pp. 214 - 15.